تنظيم المجال الحضري داخل المدينة المغربية في نهاية العصر الوسيط

محمد فتحة

كلية الآداب ــ عين الشق
الدار البيضاء

ــ حينما نتحدث عن مفهوم تنظيم المجال الحضري في المغرب الأقصى أو في الغرب الإسلامي، فإننا نستحضر بالأساس نماذج مدن استحدثت أو تطورت وازدهرت خلال عهد طويل، ولم تتغير ملامحها وهويتها إلا بعد أن استقر الاستعمار بالمغرب.

ــ إن الحديث عن تنظيم هذا المجال يرتبط بالتاريخ وبفلسفة التمدين في هذا الجزء من العالم الإسلامي، أي أن تطور هذه المدن عموما بمرافقها وعناصرها العمرانية المختلفة، وضبط العلاقات الإنسانية داخلها يخضعان لتوجيه ديني سهر أصحاب الخطط داخل هذا المجال على مراعاته.

ــ يكتسي إذن مفهوم المجال الحضري معنيين، معنى أول يتعلق بمجموع العناصر العمرانية التي تشكل المدينة، ومعنى آخر يحيل على العوائد والنظم التي تضبط العلاقات بين ساكنة المدينة والتي تسمح أحيانا ببروز هوية حضرية، (جعلت باحثي الفترة الاستعمارية يصنفون مدن المغرب إلى مدن حضرية وأخرى غير حضرية).

وعلى هذا الأساس فإننا سنتناول في هذه الدراسة عنصرين اثنين يتعلق أولهما بمعطيات عامة عن التشكيل العمراني بالمدن المغربية إلى غاية نهاية العصر الوسيط، ويتناول ثانيهما تدخل القضاة والمحتسبة والفقهاء في تنظيم العلاقات داخل هذا المجال.

I ــ لا يظهر أن مدن المغرب الأقصى الإسلامية قد استلهمت تصاميم المدن السابقة للعهد الإسلامي بالرغم من استقرار بعضها على أنقاضها أو بجوارها كما هو الشأن بالنسبة لطنجة والعرائش وأصيلا والقصر الكبير وسلا، وتطوان وسبتة. فهذه المدن بالصفة التي نعرفها لها، هي مدن مغربية إسلامية، استفادت ربما من أدوات البناء التي وجدت بالميدان، لكن غير هذا فهي مدن استحدثت خلال مختلف مراحل العصر الوسيط بالمغرب. وباستثناء المدن التي شيدت خلال نهاية العصر الوسيط فإن تنظيم المجال الحضري يبدو كحصيلة لتقاطعات مرفلوجية لمشاريع عمرانية سابقة، ترجع كما هو الحال بفاس إلى القرن الثاني الهجري. أي أن مختلف العصبيات التي تعاقبت على حكم المغرب قد ساهمت في بلورة هذه المدن وتعميرها من ناحية التصميم والامتداد المجالي، ومن ناحية المرافق التي أضافتها إليها.

تبدو المدن المغربية وباستثناء بعض محاور التنقل كمجموعة من الخلايا المتداخلة والمتلاحمة مع بعضها البعض بواسطة دروب ضيقة، ويلاحظ أن الشوارع الكبرى قليلة جدا وتصل في الغالب الأبواب الكبرى للمدينة فيما بينها، كما أنها غير مستقيمة بالشكل الذي قد يذكرنا بالمدن المتوسطية القديمة، لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الاستثناءات التي تحكمت فيها في الغالب معطيات الميدان الطبوغرافية[1].

غير أن هذه التأكيدات لا تعني أن المدن كانت تنشأ وتكبر بالصدفة وبدون تصميم بل بالعكس فإنه يمكن القول بأن معاينة المدن التي بنيت خلال العهد المريني تسمح بالتأكيد بأنها أسست انطلاقا من موقع مركزي يضم القصبة والمسجد الجامع، وأن هذين المرفقين يؤديان إلى شارع كبير تخترقه أزقة الحرفيين والتجارة (فاس الجديد وقصبة مكناس المرينية وربما المنصورة أيضا)، أي أن انتشار المدينة يبدأ من مركزها وينتهي إلى أسوارها لكننا لا نعرف بالتدقيق ما إذا كانت الأسوار والأبواب في التصميم الأولي تبنى بشكل مزامن للقصبة والجامع أم لا، أي هل هي سابقة عن النواة المركزية أو أنها بنيت بعد أن أخذت هذه النواة ملامحها واتجاهاتها الكبرى [فقد سورت عدوة الأندلس وبنيت مراكش بدون تسوير] ومهما يكن فإن من المنطقي في هذه الحالة، توفر تصميم أولي يحدد اتجاه

(1) مثل بعض الشوارع المستقيمة بمدن مراكش (محور باب أغمات ــ باب فاس ــ باب دكالة) وسلا (محور باب فاس ــ باب سبتة) وفاس (محور باب السمارين ــ باب السبع).

الشرايين الكبرى المتوجهة إلى أبواب المدينة وأن هناك تجاوبا منطقيا بين مكان خرق السور ونهاية الدروب الكبرى.

تحد هذه الدروب مختلف أحياء المدينة، والملاحظ أن هذه الأحياء السكنية هي التي تعكس غياب التصميم، على الأقل كما يتصوره مؤرخو الفن، الذين اعتنوا بدراسة مدننا العتيقة.

إن تحليل العناصر العمرانية والمرافق الحضرية يبرز المعطيات التالية :

ــ وجود نواة مركزية.

ــ أسوار تخترقها أبواب.

ــ وبينهما منطقة أحياء تستجيب لتوسع المدينة وتشغلها في هوامشها أجنة وبساتين في الغالب.

1 ــ النواة المركزية :

تتشكل من عنصرين، أسواق للتجارة وأصناف الحرف والمسجد الجامع ويضاف إليها بحواضر الملك القصبة.

ففي عدوتي فاس أي الأندلس والقرويين نجد أن المسجد [مسجدا الشرفاء والأشياخ] هو الذي تحكم في التنظيم الأصلي للعدوتين، لكن تزايد أعداد السكان بهما أدى إلى بناء جامعي القرويين والأندلس اللذين توفرا بدورهما على مركزي أنشطة تجارية وحرفية. وحينما صار أمر توحيد العدوتين ضروريا خلال العهد المرابطي فإن ذلك تم على حساب عدوة الأندلس فتحولت الطريق نحو عدوة القرويين لأن توحيد المدينة لم يعد يسمح بوجود مركزين دينيين واقتصاديين، وحينما بنى المرينيون فاس الجديد فإنهم أعادوا إنتاج نفس الأنظمة العمرانية الموجودة بفاس.

غير أنهم حينما أرادوا توسيع مدينة سلا، فإنهم وجدوا مدينة غير منصهرة الأحياء لأن الملاحظ أن المدينة كانت تشتمل على نواة مركزية بجامع وأسواق بعيدة عنه في اتجاه جنوب شرق المدينة ثم جامعا آخر يعود للعهد المرابطي يوجد في منطقة بعيدة عن النواة الأصلية [البليدة] وعلى هذا الأساس فإن مدينة سلا تمثل استثناء بالنسبة للتصورات المتوفرة عن عمارة المدن إلى غاية العهد المريني

وأن هؤلاء هم الذين أضافوا إليها حيين على الأقل ومرافق أخرى لاستكمال عناصر النواة الأصلية.

ونجد نفس العناصر في التشكيل العمراني لمراكش حيث يجتمع المسجد الجامع وأسواق التجارة والحرف بالإضافة إلى القصبة التي هي عبارة عن مدينة مسورة تتوفر على جميع المرافق الضرورية من حمامات وسقايات ومصلى ومارستان وأجنة.

لكن معلوماتنا تنقص بالنسبة لمدن أخرى كسبتة ومكناس لأن المصادر تكاد تغفل هذه الجوانب. لقد أشار مصدر برتغالي من القرن 15 إلى وجود ثلاثة أحياء كبرى بمدينة سبتة(2) [المينا شرقا والجزيرة واللسان البحري غربا] وبالمقارنة مع ما ذكره الأنصاري يمكن القول بأن تشكيل هذه المدينة خضع لمقتضيات تضاريس الموقع(3) وأن المدينة الإسلامية قد تكون استقرت على أنقاض سبتة ما قبل الإسلامية، بدون أن يكون لذلك تأثير على تنظيم مجالها الحضري، لأن الحي الأصلي وهو المينا كان يضم الجامع الكبير وأسواق التجارة والحرف وفنادق تجار النصارى علاوة على القصبة.

حينما بنيت مكناس لم تكن مدينة موحدة وإنما عبارة عن مجموعة من الحواري أو الحارات على جنبات نهر بوعماير(4) زودها المرابطون بقصبة تاجدارت، وقد أشار ابن غازي إلى أن مكناس قد عرفت تحولات مهمة بعد وصول الموحدين إلى الحكم فتمدنت وزيد بعد 600هـ في جامعها، وأضيفت إليها عدة مرافق ثم شهدت المدينة بعد معركة العقاب تراجعا وفتنة فانهدمت حوائرها وتوالى عليها الخراب وصارت كلها جنات وضيعات(5).

والظاهر أن السلطان أبا يوسف المريني هو الذي أمر ببناء قصبة مكناس وجامعها(6). ومدرستها وأضاف غيره من ملوكهم مرافق أخرى كالزوايا والقنطرات والمدرسة الجديدة... فاكتسبت منذ ذلك الوقت مظهرا حضريا فعليا

(2) R. Ricard, «Le Maroc septentrional dans le chroniques portugaises»: **Hespéris**, tome XXIII, 1936, p. 94.

(3) الأنصاري محمد بن قاسم، **اختصار الأخبار**..، الرباط، 1969.

(4) ابن غازي العثماني، **الروض الهتون**... الرباط 1952، ص 5–6.

(5) **نفسه**، ص 13.

(6) ابن القاضي، **جذوة الاقتباس**، الرباط، 1971، ص 52.

هو ما وقف عليه ابن الخطيب وأكده الوزان فيما بعد، غير أن ضعف المعطيات لا يسمح بتحديد دقيق لنواتها الأصلية وإن كان يمكن محاصرتها ما بين باب البراذعيين وباب عيسى وجامع النجارين.

ثلاثة عناصر إذن تجمعت في الميدان لتفرز خصائص المدينة الإسلامية هي :

ــ التجارة والحرف والحياة الدينية والمخزن.

2 ــ الأســـوار :

توفرت المدن المغربية على سور واحد كان يحيط بها من مختلف جوانبها، ولم يعرف بعضها السور المضاعف إلا بشكل استثنائي كما هو الحال بفاس الجديد.

توجد بالسور أبراج مربعة الشكل وقد تكون أحيانا دائرية أو ثمانية الأضلاع لإحكام المراقبة.

وتخرق الأسوار أبواب محكمة البناء تشكل في الغالب نهاية محاور التنقل داخل المدينة، وغالبا ما تحمل هذه الأبواب أسماء مدن ومناطق مغربية كفاس ومراكش وسبتة وتامسنا ودكالة وغيرها.

عرفت أسوار المدن نفس التطورات التي عرفتها المدن نفسها، فباستثناء فاس الجديد التي حافظت على تخطيط سورها الأصلي، فإن أسوار بعض المدن قد تعرضت للهدم ثم بنيت من جديد ومنها ما انثلم جزء منها وتم إصلاحه، غير أن ما يهمنا هنا هو ما يعكس تطورات في تعمير المدن نفسها.

فبالرغم من أن المغاربة كانوا لا يلصقون سكناهم بالأسوار ويتركون مسافات مهمة بين سكناهم والسور، فإن تزايد حركة البناء كان يمتص تلك الهوامش وقد حصل هذا فعلا بالنسبة لمراكش وتدل عليه الطبونيميا بحيث إن المجال لازال يحتفظ بأسماء أبواب لم يعد لها وجود (كباب المخزن وباب المصلى) حسبما وقف عليه دوفردان في أبحاثه(7).

ونجد إفادات في هذا المعنى في كتاب اختصار الأخبار أيضا وتهم توسيع أفراك

(7) G. Deverdun, **Marrakech des origines à 1912**, Rabat, 1959, p. 121

السلطان أبي سعيد المريني[8] الذي استوعب جزء من السور.

3 ـ الحـــــي :

وهو أساس تعمير المدينة، ويلاحظ أن المدن المدروسة تقدم لنا نماذج أحياء لا تخلو من ميل إلى الاختصاص في الوظائف فهناك :

ــ أحياء سكنية قد تجمع ساكنة لها نفس الانتماء القبلي أو الديني.

ــ تتخللها أحياء حرفية ثابتة عموما لكنها قد تضطر بحكم طبيعتها أحيانا إلى البحث عن أماكن تناسبها أكثر.

أ ــ الأحياء السكنية : لا توجد داخل المدن أماكن خاصة بدور السكن فقط، فقد تتجاور أماكن السكن وأصناف الحرف لكن أثر هذا الجوار يكون خفيفا بفضل أزقة تكون غير نافذة في الغالب، تسمح بالابتعاد عن الضجيج.

إن بناء المدن قد قرب بشكل عشوائي جماعات مختلفة من حيث انتماءاتها القبلية والعرقية، كما أن تعاقب العصبيات على الحكم قد أدى إلى استقرار بعض منها في أحياء خاصة وهو ما ساهم في عدم اندماجها بكيفية تخلق داخل المدينة هوية حضرية متميزة.

إن هذا الاستقلال النسبي للأحياء السكنية يفسر إلى حد بعيد ما لاحظه الوزان في فاس من حروب واقتتال بين شباب الأحياء، كما أن توفر هذه الأحياء على أبواب تقفل ليلا يترجم عمليا مناخا من العداء وانعدام الأمن.

توجد بين الأحياء تراتبية فعلية سواء من ناحية السكن نفسه أو من ناحية رتبه ومقام السكان، ذلك أن الشريحة الغنية وذات الجاه من بين أهل المدينة تستقر غالبا في مساكن رفيعة وسط المدينة ثم تتدرج أحوال الأحياء وسكانها إلى غاية الأحياء المجاورة للأسوار.

توفرت لهذه المدن أيضا أحياء تقوم على أساس الانتماء لعرق أو لديانة ما، وهي كلها علامات على غياب الاندماج التام داخل الوسط الحضري، إن اعتزال هذه

---

(8) الأنصاري، م.س، ص 48.

الفئات (ميليشيات يهود) لبقية المجتمع، سواء بفاس أو بمراكش أو بسبتة[9] يدخل في إطار رغبة السلطة الحاكمة في عزل القوات الأجنبية التي توجد تحت إمرتها عن بقية المجتمع، وتجسيد حمايتها لأهل الذمة، غير أن ما حصل بفاس في هذا الشأن عقب استقرار اليهود بفاس الجديد لا يعني أن فكرة الملاح كمجال خاص أوكيطو كانت تعم باقي مدن المغرب. فمن المؤكد أن اليهود كانوا إلى غاية هذا العهد لازالوا يسكنون وسط المسلمين ويجاورونهم بشكل يعكس كثيرا من التسامح على المستوى الشعبي على الأقل. وفي طبونيميا كثير من المدن لازلنا نقف على إحالات من هذا القبيل (الملاح القديم بسلا وفندق اليهودي بفاس).

يعتبر الحي نواة حضرية فعلية فهو يكاد يستقل بمرافقه المتعددة عن المدينة بحيث توجد داخله المساجد والحمامات والأفران والكتاتيب القرآنية والحوانيت إلى غير ذلك.

لهذا فإنه يمكن القول إن الحياة الجماعية داخل المدينة قد تبلورت داخل الحي أولا، وأن سيرورة الانتماء الحضري والتضامن بين الجماعة قد تحققت على المستوى الديني وتأخرت على مستوى الهوية الحضرية بحيث يتعذر الحديث عن شخصية متميزة للمدن في معايشة ومواجهة الجهاز المخزني وأدواته المحلية إلى غاية نهاية العصر الوسيط.

ب ــ توزيع الحرف داخل المدينة : تنتشر الحرف داخل المجال الحضري مستقلة أحيانا عن الأحياء السكنية، ومتداخلة معها في غالب الأحيان، ويتحكم في هذا التوزيع اعتبارات فقهية تنطلق من مبدأي دفع الضرر والإباحة المرتبطة بالضرورة، وأخرى عامة تهم توطين بعض الحرف والتجارات، كالحرف النبيلة وأمكنة وجود الماء بالنسبة للحرف التي تحتاجه، والاستقرار قرب الأبواب رفقا بحال البدوي.

ومهما تكن قيمة تدخل المبادىء والشروط العامة المذكورة فإن بعض المرافق النافعة والضرورية كالفران والحمام كانت مثبتة في جميع الأحياء وهذا يعني أن الفقهاء كانوا يواجهون معادلة صعبة تهم التوفيق بين القاعدتين الفقهيتين

(9) Ibn Fadl Allah al 'Umari, **Masàlik al absàr, fi mamàlik al amsàr**, trd G. Dermembynes, Paris, 1927, pp. 153-161.

المذكورتين، غير أن أحكامهم وفتاويهم تبين بأن الهاجس الاجتماعي والمصلحة العامة كانا يحظيان بالأولوية لديهم.

كانت الأنشطة التجارية منظمة داخل أسواق مختصة داخل المدينة، ويمكن القول إن الدراسة الطبوغرافية لهذه الأسواق تعكس توزيعا منطقيا، تجد ملامحه الكبرى تتكرر في كل المدن العربية الإسلامية[10].

إن الأنشطة الاقتصادية تتوزع داخل المدينة حسب أهميتها فبالمركز نجد التجارات الرفيعة التي توظف أموالا مهمة ونجد بالهوامش وقرب الأبواب حرفا موجهة لأهل البادية وبينهما يوجد مجال تنتشر فيه أنشطة متواضعة ضرورية لحياة السكان (ويمكن الرجوع في هذا الصدد للوصف الذي قام به الوزان لأنشطة مدينة فاس، فهو يعفينا من الدخول في التفاصيل) لكن هذا التوزيع الميداني للحرف ليس مطلقا لأننا نجد أحيانا، خصوصا في المدن الكبيرة، نفس الحرفة موزعة على أكثر من موقع داخل المدينة، وهذا يرجع إلى كثرة المنتمين إلى نفس الحرفة أو إلى ضوابط بيئية كما هو الشأن بالنسبة للدباغين وأصحاب الأرحى وأفران الفخار.

إن دراسة توزيع مختلف الأنشطة الإنتاجية عبر المدن تسمح بالأخذ بمبدأ الاستقرار الدائم (Fixité) ويمكن تبرير ذلك بكون هذه المدن لم تعرف تطورات جوهرية في المجال التقني مما أدى إلى أن مختلف الحرف بقيت على حالها وتعايش بعضها البعض، بدون منافسة وفي مناخ من التضامن والتآزر.

4 ـ المجال الشبه ـ حضري خارج الأسوار :

تحيط بالمدن عادة بعض الأرباض والحارات التي تسكنها في الغالب جماعات طارقة على المدن وتزاول أنشطة وضيعة أو قاسية، وتشتمل على البنائين والنجارين والحمالين والفخارين والحطابين كما تسكنها جماعات منبوذة من المدن كما هو الشأن بالنسبة للمجاذيم واليهود الذين أخرجوا من مراكش خلال العهد الموحدي.

وتكاد ظاهرة الأرباض هاته تكون عامة بمختلف المدن بحيث نجد أن المصادر

---

(10) G. Marçais, «la conception des villes dans l'islam», **Revue d'Alger**, n° 10, 1945, p. 530

قد اعتنت بوصفها وإحصائها فهي خمسة بفاس وأربعة بسبتة منها واحد خارج الأسوار وربض واحد بجوار سلا وحارتان خارج مراكش.

وعلاوة على ذلك توفرت المدن المغربية على مرافق أخرى خارج الأسوار مثل المقابر بالرغم من أنها لم تنعدم داخل بعض المدن والأسواق الأسبوعية التي غالبا ما تحمل اسم سوق الخميس والمصلى التي يؤدي إليها باب يسمى في الغالب باب الشريعة.

هكذا نرى إذن أن هناك تصورات حضرية موحدة قد طبعت بشكل عام مختلف المدن مع نهاية العصر الوسيط، فعلى الرغم من أن أصول هذه المدن وماضيها يختلفان وأن هناك بعض الاستثناءات التي يتحكم فيها التاريخ والطبوغرافيا (سبتة وسلا). إلا أنها في النهاية تقدم وجها واحدا يتجلى في تصميم شعاعي دائري Radioconcentrique يتوفر دائما على مركز جاذب.

— يحتمل مفهوم تنظيم المجال الحضري أيضا، معنى تنظيم العلاقات داخل هذا المجال.

ويقوم بهذه الوظيفة القاضي والمحتسب والفقهاء كل حسب مسؤولياته. إن الاعتناء بتنظيم علاقات الجوار داخل المدن وفق تشريعات فقهية يبين بما لا جدال فيه أن المسألة لم تكن غائبة عن أذهان مؤطري المجتمع وأن هناك وعيا بالمشاكل الحضرية في البلاد الإسلامية، خلافا لما ذهبت إليه بعض التنظيرات الأوربية التي تنفي صفات التنظيم الحضري عن المدن الإسلامية[11].

وبالرغم من تأكيدنا على دور القضاة والمحتسبة في هذا المجال، فإن هؤلاء كانوا يستعينون بأهل الخبرة وهم عرفاء البنيان العدول، فكانوا يبعثونهم للمعاينة ويستشيرونهم في دقائق الأمور ولعل أشهرهم في هذا الشأن ابن الرامي صاحب كتاب الإعلان بأحكام البنيان.

تتميز علاقات الجوار على مستوى العمران بوجود الحيطان المشتركة. والحاصل في هذا الشأن عند الفقهاء أن الحائط إما ملك أو مشترك، وهذه الحالة الأخيرة

---

(11) G. Marçais, **Idem**, «L'Urbanisme musulman», in **mélanges d'histoire et d'archéologie de l'occident musulman**, Alger, 1957, p. 219.
R. Letourneau, «Les villes musulmanes d'Afrique du Nord», **Revue d'Alger**. 1957.

تعني الاشتراك في كل ما يهم الحائط سواء بالهدم أو بالبناء[12] فكل قرار بشأنه يتخذ بعد المشورة بين الطرفين وإصلاحه ملزم لهما.

وفي المقابل فإنه لا يسمح بغرز الخشب في حائط الجار وإحداث مبان من شأنها الإضرار بالجار كإحداث مطبخ يؤذي الجار بالدخان[13] أو إحداث نافذة تحت سقف أو باب تمكن من الاطلاع على دار الجار.

ويبدو أن الفقهاء لم يكونوا يعتنون بحقوق الجيران في الهواء والضوء بقدر ما كانوا يحرضون على حرمة المنازل ولهذا فقد رخصوا لمالك المنزل أن يرفع بنيانه بدون قيد أو شرط[14].

وقد تعدى الأمر ذلك إلى مستوى آخر يتعلق بالسكن المشترك وحقوق المكتري وأمور البناء بشكل عام. فالمكتري تجب له الحماية ومراعاة سكنه إذا طرأ ما من شأنه أن يزعجه فيه، كإحداث بناء فوقه أو الاطلاع على ما في بيته أو حصول هدم فيه.

وفي حالات النزاع المرتبطة بالسكن، فإن الإصلاحات المتعلقة بالدعائم والسقف تكون من نصيب صاحب السكن السفلي.

ومن بين ذلك أيضا أخطاء البناء مثل اعوجاجه في الهواء بسبب غلط البنائين، فالمسؤولية تقع على المتسبب فيه ويهدم ما بنى مائلا[15].

ويضاف إلى ما سبق مسائل التضامن بين الجارين فيما يعود بالنفع عليهما معا، مثل بناء حائط ساتر بين السطحين المتجاورين، فهو ملزم للمالكين ويشتركان في مصاريفه مثل الإلزام بضرورة إلصاق الحائط في البناء الجديد بحائط الجار القديم لتفادي الضرر من ماء وغيره[16].

---

(12) أحمد الونشريسي، **المعيار المعرب**...، ج 9، ص 39 و67.

R. Brunschvig, «Urbanisme médieval et droit musulman», **Revue d'études Islamiques**, 1947, p. 32.

(13) المعيار، **م.س**، ج 9، ص 28.

(14) ابن الرامي محمد بن إبراهيم، **الإعلان بأحكام البنيان**، ط. حجرية 1332هـ، ص 29، انظر **المعيار** في نازلة مماثلة، ج 9، ص 19.

(15) ابن الرامي، **م.س**، ص 57-60-64-65-84، **المعيار**، ج 8، ص 267.

(16) **المعيار**، ج 8، ص 435، 444، ج 9، ص 40.

وقد تحكمت نفس الاعتبارات الأخلاقية في مسائل عمرانية أخرى من بينها ما يتعلق بالدروب والأزقة المشتركة، وفتح الكوى التي قد تسمح بالإطلاع على ما يجري عند الجيران. ويتضح أن المبدأ في ذلك هو حماية الحياة الجماعية والأسروية من كل ما يمكن أن يعكر حميميتها. ومن هذا المنطلق وقع التمييز بين الدروب الغير النافذة والأزقة والأفنية. فالأولى تعتبر طريقا خاصة مشتركة بين السكان يجب عليهم الاستشارة والتراضي في كل ما يمكن أن يطرأ عليها من تغيير كإحداث الأبواب وفتح الحوانيت فكان العمل في سائر بلاد الغرب الإسلامي ألا يتم ذلك إلا بموافقة الجيران ويؤمر من له مصلحة في ذلك بتفادي أبواب الجيران والامتناع عن اتخاذ الدكانات للجلوس[17] أما إذا تعلق الأمر بسكة نافذة فلا يمنع لكن يشترط «التنكيب» أي الابتعاد عن باب الجار قليلا[18].

وغالب الظن أن تمتيع الجيران بصلاحية منع فتح الحوانيت والفنادق وغيرها من المرافق الاقتصادية يفسر إلى حد بعيد ظاهرةَ التخصص الحرفي التي عرفتها المدن الإسلامية بصفة عامة.

ــ اشتهرت بعض المدن ببناء «الصابات» أو «الساباط» أو الاسطوانات على الدروب واستعمالها كغرف إضافية. وقد أدى وجودها إلى بعض النزاعات التي عرضت على القضاة. وعلى العموم فإن هؤلاء لم يمنعوا القديم منها مادام لا يعوق المرور ولا يضر بالناس وتحفظوا بشأن المحدث منها فأجازوه بشرط عدم اعتراض الجيران[19].

ووقفوا موقفا مماثلا من الأجنة أو الشرفات الخارجة في الطريق والتي قد تؤذي الناس في رؤوسهم، ولكنهم تعاملوا مع الموضوع بمرونة فمتى أمكن حفر الأرض حتى يمر تحتها المار الراكب سمحوا بها تفاديا للهدم.

ــ ومن بين المشاكل ما يرتبط بصرف مياه الأمطار والمياه المستعملة، ويظهر من خلال الحالات المتوفرة بهذا الشأن أنه كان من حق الجيران على بعضهم إخراج

(17) **نفسه**، ج 9، ص 19 و31.

(18) القاضي المكناسي، **مجالس القضاة والحكام**، ضمن مجموع الخزانة العامة، الرباط، رقم د 884، ص 223، انظر **المعيار**، ج 9، ص 19.

(19) **المعيار**، ج 8، ص 42 - 439 - 449 وج 9 ص 5 و65.

مياه الأمطار بواسطة «الميازيب» لكن بدون إحداث أضرار بجدران الجيران[20] وعن طريق الانسياب عبر ملك الغير أو على سطحه. وكان الفقهاء يراعون في ذلك صون مصالح الدور المبنية والمتملكة قديما بحيث لم يكن بإمكان الجار الطارىء أن يغير شيئا مما وجد وكان فوق ذلك مخيرا بين الدخول عليه أو تركه[21].

ــ وتعددت الإشارات في المصادر إلى قنوات الصرف الصحي داخل الأزقة والأحياء وهذا يعني أن نظاما من هذا القبيل كان موجودا ببعض المدن على الأقل. إن اطلاعنا على هذا الموضوع يأتي بمناسبة النزاعات التي كانت تطرأ بين الناس حول مجاري المراحيض أو إضرار المراحيض بدور الجيران. وقد كان الحكم فيها فرصة لاطلاعنا على ما اعتاد عليه الناس في هذا المجال. ويتبين منها أن قنوات مراحيض بعض الدور كانت متداخلة فيما بينها قبل أن تصب في القناة المشتركة للدرب. وهذا وضع كان ملزما للشركاء في القناة ويسمح لهم بالدخول إلى دور الجيران إذا ما تطلبت مرحاض أو قناة بعضهم التنقية. وقد تطرق الفقهاء إلى تفاصيل كنس المراحيض في الدور المشتركة أو المكتراة وبينوا كيفية توزيع مصاريف التنقية[22]، كما أكدوا على أن كنس قنوات الدروب والأزقة في حالة انسدادها يكون جماعيا ومجبرا للجميع[23].

ــ ويمكن أن تطرح في هذا الإطار المشاكل المرتبطة بالأزبال والخرب وبالتساؤل عما إذا كانت المدن المغربية قد عرفت نظاما لجمع القمامة.

وبخلاف ما ذهب إليه ر. برنشفيك، فإننا نعتقد بوجود هاجس في هذا المعنى حتى وإن لم يرد إلى مستوى النظام.

---

(20) **المعيار**، ج 8، ص 431.

(21) **فتاوي ابن رشد**، جمع وتحقيق المختار التليلي، 3 أجزاء، دار الغرب الإسلامي، 1987، ج 3، ص 1337؛ ابن الرامي، ص 55 و71، **المعيار**، ج 5، ص 11.

(22) البرزلي أبو القاسم بن أحمد، **جامع مسائل الأحكام**، مخطوط خ ع الرباط، رقم 782، ج 2، ص 165 أو 175؛ ابن الرامي، **م.س**، ص 67.
الفشتالي محمد بن أحمد، **كتاب الوثائق**، مخطوط خ ع الرباط د 1086، ص 209–210.

(23) ابن الرامي، **م.س**، ص 66، **وثائق الفشتالي**، ص 210.

نعم إن النزاعات بشأن وضع الأزبال بالخرب وآذاها للجيران كثيرة، ويمكن أن تقيد بما ذهب إليه ر. برونشفيك لولا أن الفتاوي وتدخلات المحتسبة تعكس بدورها أحكاما برفع الضرر وبإجبار الجيران بالكنس على عدد ديارهم أو على عدد الرؤوس[24]. وهذا يعني عمليا أنهم يؤدون الأجرة لمن يقوم بذلك وينقل الأزبال إلى خارج المدينة.

لقد أنكر الفقهاء جمع الأزبال بالطرقات وتكديس طين الأسواق وما يستخرج من حفر المراحض وقنواتها وأمروا بضرورة جمعها لأن مصلحة الناس تقتضي ذلك كما كانوا يفرضون على أصحاب الخرب التي ترمى فيها الأزبال بناءها أو بيعها[25].

وعلاوة على ذلك فإن كثيرا من المؤشرات في تاريخ المغرب تدل على اهتمام بجمع القمامة مثل إشارة الوزان إلى وجود بغالين لجمع أزبال الاصطبلات التي تجفف وتستعمل وقودا في الحمامات، وإشارة ماسينيون إلى وجود خطة للحمارين الذين يقومون بجمع الأزبال ووجود إشارة في الحوالة الحبسية السليمانية تهم حبسا خاصا بجامعي الأزبال بمدينة القصر الكبير[25].

ــ تنظيم الحرف عبر المجال :

ــ اعتنى الفقهاء أيضا بتنظيم مجال الحرف داخل المدن، وعلى الرغم من أن مجالها غير مستقل عن باقي الأحياء التي اتخذت للسكنى أو التجارة، فإن بعض الحرف لم تكن تستقر أو تنتشر بدون استئذان تجنبا لما يترتب عنها من أضرار.

إن وجوه الضرر كثيرة وتبرز من خلال المنازعات المرتبطة بها، كدخان الحمامات والأفران ونتانة المدابغ وذوي الأرحى ومحلات الحدادة والاصطبلات، وكثرة تردد المسافرين على الفنادق.

لقد راعى المغاربة هذه المشاكل منذ القديم عند التأسيس والشروع في عمارة المدن وغالب الظن أن هذه الأمور ترتبط بالتوسع العمراني الذي غرفته هذه المدن، فالحرف المزعجة أصلا والمبعدة في السابق إلى هوامش المدن، أصبحت تجاور

(24) **المعيار**، ج 9، ص 36 – 64 – 67.

(25) **المعيار**، ج 9، ص 63 و69، ج 2 ص 500، العقباني محمد بن أحمد، **تحفة الناظر**، تحقيق علي الشنوفي.

Bulletin d'études orientales, n° XIX 1965 - 1966, p. 275 - 276.

الأحياء السكنية، لهذا فبالرغم من المبادىء المذكورة لم تنعدم الحالات التي تؤكد الاستثناء، ولعل أشهرها عند الباحثين في المدن المدبغة المجاورة لضريح المولى إدريس بفاس. وبالإضافة إلى ذلك كانت المعطيات البيئية تتحكم بدورها في توزيع الحرف بحيث إن بعضا منها كالمطاحن والمدابغ كانت تبحث عن الماء عند العيون وبجوار الأنهار.

وبالرغم من الاحتياطات المذكورة لم تنعدم فرض تدخل أصحاب الخطط بالغرب الإسلامي للبث في بعض المنازعات التي يمكن إيجازها في النقط التالية :

ـــ أضرار الدخان وقد أشار ابن الرامي إلى أنه يمنع منها دخان الحمامات والأفران وغالب الظن أن هذه المسألة لم تكن تطرأ إلا نادرا بحكم الحاجة إلى خدمات هذه المرافق ولأن الفقهاء كانوا يراعون مبدأ الأقدمية ويعملون على رفع الضرر بمعالجة مصدره[26].

ـــ أضرار المدابغ وهي تثير المشاكل باستمرار، على الرغم من إبعادها إلى هوامش المدن وطردها مرة من قبل ممثلي المخزن إلى خارج الأسوار[27]. إن النزاعات بشأنها لم تتوقف بسبب قربها من الدور والمساجد وما تحدثه من نتانة ونجاسة، وغالبا ما كانت التسوية تتم لصالح السكان.

ـــ إقامة المطاحن والأرحى تؤذي الناس بدورها وبالاهتزازات التي تضر بالجدران. وفي حالة النزاع، فإن أهل الخبرة يعاينون ما يدعي من ضرر فإذا ثبت وجوده فإنهم يطالبون أصحابها بإبعادها عن حائط الجار بمقدار ثمانية أشبار[28].

ـــ إحداث الاصطبلات داخل الدور، تؤذي الجيران عن طريق حركة الدواب والروائح المنبعثة من الاصطبل. لكن المشكل لم يكن ليتوقف بالمنع نظرا لحاجة الناس بما فيهم القضاة والفقهاء للمطايا. ولذلك اقترح بعض الفقهاء مخرجا لهم ولغيرهم بإحداث حائط يصل إلى السقف يكون موازيا لحائط الجار ويفترق عنه بمقدار نصف شبر ويحفر أساسه في الأرض بقدر خمسة أشبار حتى يحول دون تسرب الأصوات وحركة الحوافر.

(26) ابن الرامي، **م.س**، ص 20؛ **المعيار**، ج 9، ص 9 و66.

(27) **نفس المصدر**، ج 8، ص 446.

(28) ابن الرامي، **م.س**، ص 24 و60.

لاشك إذن أن غياب الأغورا والفوروم من المدن العربية الإسلامية لم يحل دون توفرها على تنظيمات حضرية تهم هيكلة المدينة وضبط العلاقات داخلها.

لقد حاول باحثو الفترة الاستعمارية تأكيد ذلك بسبب نظرة مركزوية أعماها التعصب في حين أنه بقليل من التسامح كان بالإمكان الانتباه إلى أن المسجد الجامع قام بدور أساسي في حياة حواضر الإسلام ففيه بويع الخلفاء وتعرف الناس على ولاتهم وانعقدت مجالس القضاء واتخذت القرارات الكبرى في حياة الجماعة.

وأن ضريح الولي الصالح (صاحب المدينة) وبعض الزوايا الأخرى تمثل مؤسسات تبلورت فيها الهوية الحضرية لبعض المدن.